

المحاضرة السابعة

التنمية المستدامة بين الحكم الراشد و خصوصية الجزائر

خلال هذه المحاضرة نريد توضيح مسألة التنمية المستدامة هل هي شيء إن اصح القول قابل للتطبيق في أي زمان و مكان أم أنها تراعي خصوصية كل دولة و نظام سياسي وفقا لبيئته الداخلية و متطلباته الخاصة و تركيبته الاجتماعية من خلال اسقاط ذلك على النظام الجزائري.

و لهذا اعتمدنا على نقطتين اساسيتين و هما:

- متطلبات وآليات الحكم الراشد و إسقاطاتها على الجزائر من جهة و من جهة أخرى المتطلبات التنموية للجزائر في المرحلة الراهنة.

- قراءة في الحركية التنموية في الجزائر منذ 1999 إلى غاية يومنا هذا إلى جانب وضع استراتيجية التنمية المستدامة ضمن خصوصية البيئة الجزائرية الداخلية و الإقليمية .

من خلال ما سبق وأن تطرقنا إليه فيما يتعلق بمتطلبات وآليات الحكم الراشد و من خلال النظر إلى خصوصية الجزائر و إن صح القول خصوصية التجربة التنموية و الاقتصادية للجزائر منذ 1999 نجد أن هناك بعض الاختلالات الواضحة إذا ما أسقطنا هذه المرتكزات على التجربة الجزائرية. فلم تعد التنمية حلم أو هدف بل أصبحت ضرورة ملحة في الألفية الثالثة خاصة بعدما أقرتها الأمم المتحدة، إلى جانب ازدياد الانكشافية في العالم بحيث أصبح أي شخص من الدول النامية أن يري يكفي يعيش نظيره في الدول المتقدمة و هذا ما يحتم على الدول النامية الخوض في غمار التنمية كمسار لا مفر منه، هذا إلى جانب موجات التحول الديمقراطي التي تلزم على الأنظمة التقيد بمجموعة من الشروط التي تدخل في سياق مرتكزات الحكم الراشد.

بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وضع تصورا من اجل تعزيز دور الاقتصاد الوطني خاصة بعد الفترة التي عاشتها الجزائر من طرف الإرهاب الذي خلف خسائر في الأرواح و الاقتصاد و البني التحتية بحيث أوقف مسار التنمية لمدة تزيد عن 10 سنوات في الوقت الذي كان يسير فيه العالم بسرعة كبيرة نحو تحقيق معدلات نمو كبيرة و تحقيق قفزات تنموية على جميع المستويات.

فكان إلي جانب برنامج رئيس الجمهورية ظروف دولية و أخرى داخلية ساعدت في هذا التوجه و بناء مقاربات تنموية وفق هذه المعطيات، بداية من القوانين التي أصدرها الرئيس و التي تدخل في إطار تحقيق السلم و الأمن في البلاد من الوثام المدني إلي المصالحة الوطنية ، إلي جانب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي عرت حقيقة الإرهاب و ما كان يجري في الجزائر بالإضافة إلي ارتفاع أسعار البترول في العالم التي ساعدت في تدعيم الموقف المالي للجزائر و كذا إعطاء ارتياح كبير في رسم خطط تنموية إن اصابته في جزء لكنها اخطأت في جزء آخر.

و هذا من خلال ما يلي:

- ارتفاع مؤشرات النمو كل سنة بمعدل لا يقل عن 4 بالمئة.
 - انخفاض مستوى البطالة.
 - انجاز مشاريع ضخمة خاصة على مستوى البني التحتية و المنشآت القاعدية.
- إلي غير ذلك من الانجازات الكبرى و التي لا ينكرها إلا جاحد غير أن هذا لازم كذلك مؤشرا أخرى و ظواهر أخرى منها:

- ارتفاع الاحتجاجات لدي الفئات العمالية بالمطالبة بتحسين الأوضاع و المستوى المعيشي.
 - بروز مؤشرات الاختلاس و الرشوة بشكل لافت للانتباه و تبديد الأموال العمومية في صفقات مشبوهة مما يعني إهدار للمال العام و عدم تحقيق البرامج التنموية كما هي.
 - بقاء مؤشرات النمو خارج قطاع المحروقات بعيد عن الطموحات.
- إلي الكثير من العوامل و الظواهر الأخرى.
- و لهذا فإذا أردنا أن نحقق تنمية حقيقية و على جميع المستويات لا بد من وضع تصور و استراتيجية واضحة المعالم و الأبعاد تقف و تراعي جملة من الخصائص وهي:

1/ خصائص تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

- طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعرف تنوعا من حيث التركيبة البشرية حتى الجغرافية.
- إفراقات مرحلة الأزمة الوطنية و ما خلفه الإرهاب.
- موقع الجزائر من أوروبا و تزايد ظاهرة الهجرة السرية.
- التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تداعياته على الجزائر.
- طبيعة المناطق الحدودية.

- عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة و منافسة.
 - عدم وجود برنامج اقتصادي داعم للمؤسسات الوطنية.
 - طبيعة المؤسسات البنكية في الجزائر.
 - الفساد المنتشر في المؤسسات الإدارية و كذا البيروقراطية.
 - عدم وجود سوق مالية.
 - عدم فعالية مؤسسات الرقابية.
- و لهذا لا بد من وضع استراتيجية تقوم على العناصر التالية من اجل تحقيق تنمية حقيقية:

2/ استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

- إصلاح المنظومة البنكية و المالية في الجزائر من اجل مراعاة التطورات الحاصلة و كذا رفع من مردودية الاقتصاد الوطني و تسهيل المعاملات المالية للمواطن و بشكل حضاري.
- الاعتماد على مقاربة الحكومة الالكترونية من اجل تسهيل تقديم خدمات نوعية في إطار شفاف وواضح و ربح للوقت و الجهد و المال و كذا يحسن من علاقة المواطن بالإدارة و كذا القضاء على البيروقراطية .
- لا بد من وضع مؤسسات مرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل دمجها في الاقتصاد الوطني و تحسين تنافسيتها و رفع من قيمة صادراتها.
- لا بد من توجيه تكوين العنصر البشري في إطار احتياجات السوق الوطنية أي وضع دراسة استشرافية للاقتصاد الوطني من اجل رسم خطوط أولية لاحتياجات المادية و البشرية و بالتالي تفعيل تكوين وفق هذه الاستراتيجية و بهذا نكون قد خفضنا نسبة البطالة بشكل حقيقي.
- مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر و هذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل رقابة و أداء المجالس المحلية و إعطاء مجال اكبر لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه و حياته و الاطلاع عليها عبر المجالس المحلية.
- تفعيل دور المجتمع المدني في حشد و تأطير القدرات البشرية و المادية من اجل تحقيق التنمية.
- وضع مؤسسات رقابية على تسيير الصفقات المالية و العمومية .
- مراجعة القوانين الموجهة لدعم الاستثمار في إطار دعم و مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري.

- ضرورة تدعيم و تسهيل عمليات التصدير للمؤسسات الجزائرية من خلق أسواق جديدة على غرار الأسواق الإفريقية و الأمريكية و العربية.
- لا بد من رسم استراتيجية صناعية و زراعية تراعي احتياجات الجزائر على الصعيد القريب و المتوسط و البعيد لضمان مستقبل الأجيال السابقة.
- تعزيز استثمار الأموال الجزائرية في الخارج في القطاعات الاستراتيجية في الجزائر على غرار قطاع الطاقة بالاعتماد على الطاقة البديلة و الزراعة و الصناعة الالكترونية و العربات و الغذائية.
- من خلال ما سبق أردنا التركيز على جملة من العناصر التي لا بد أن تتوفر مع بعضها البعض من اجل خلق تصور شامل للعملية التنموية في الجزائر ضمن مرتكزات الحكم الرشيد.